



عقد مقاولة

الموضوع : إسناد أعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية للخط الثاني من مشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الاقصر - اسوان - ابو سمبل)
القطاع الخامس (قوص - ارمنت) المسافة من الكم ٦٣٦,٩٨٠ الى الكم ٦٣٧,٤٦٠ بطول ٠,٤٨ كم (مرحلة من منسوب ٤٠ م حتى منسوب ٥٥ م) (بالأمر المباشر)

رقم العقد: ١٧٠٧ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

٢٤ / ٦ / ٢٠٢٤ الموافق الإثنين في يوم أنه

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "شركة مون لait للمقاولات العمومية".

ويمثالها السيد المهندس / طارق عبد العزيز رزق موسى

بصفته / مدير الشركة .

رقم قومي / ١٧١١٩٠٠٣٣١٦٣٠٢٦

٧٠٨-٦٢٣-٢١٢ / بطاقة ضريبية

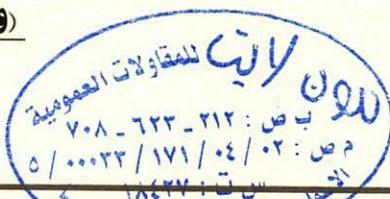
مأمورية ضرائب / الإسماعيلية ثالث

سجل تجاري / ١٨٤٢٧

ومقرها / ش شبين الكوم برج بانوراما الدور الثاني مكتب ٢٠٧ و ٢٠٨

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

Minister of Health



١٥١ طرية النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ت: ٢٣٨٩١٩٧٦ - البريد: ١١٧٢٥

الموقع الالكتروني garb.gov.eg البريد الالكتروني contact_us@garb.gov.eg

التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال الجسر الترابي والاعمال الصناعية لخط الثاني من مشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الأقصر - اسوان - ابو سمبل) القطاع الخامس (قوص - ارمنت) المسافة من الكم ٦٣٦.٩٨٠ الى الكم ٦٣٧.٤٦٠ بطول ٠٠٤٨ كم مرحلة من منسوب ٤٠ م حتى منسوب ٥٥ م (بالأمر المباشر) إلى شركة مون لait للمقاولات العمومية بتكلفة تقديرية ١٩٠٩٥٤٨١ جنية (فقط وقدره تسعة عشرة مليون تسعمائة اربعة وخمسون ألف وثمانمائة وعشرة جنيهًا لا غير) علي أن تتم المحاسبة استرشادا بالقائمة الموحدة للطرق . ولما كان المالك يرغب في إنجاز "أعمال الجسر الترابي والاعمال الصناعية لخط الثاني من مشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الأقصر - اسوان - ابو سمبل) القطاع الخامس (قوص - ارمنت) المسافة من الكم ٦٣٦.٩٨٠ الى الكم ٦٣٧.٤٦٠ كم (مرحلة من منسوب ٤٠ م حتى منسوب ٥٥ م) بأمر المباشر "علي أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعماله وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها المؤقتة والإضافية والكميالية والتعديلات التي يتطلب المالك من المقاول القيام بها وفقا لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه لقيام بذلك الأعمال وتنفيذها واتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولاخته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقرن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

البند الأول

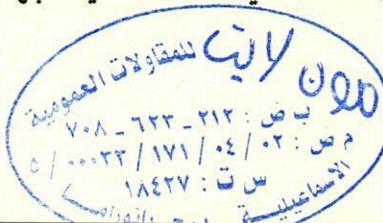
يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومتاما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال الجسر الترابي والاعمال الصناعية لخط الثاني من مشروع القطار الكهربائي السريع (الفيوم - بنى سويف - الأقصر - اسوان - ابو سمبل) القطاع الخامس (قوص - ارمنت) المسافة من الكم ٦٣٦.٩٨٠ الى الكم ٦٣٧.٤٦٠ بطول ٠٠٤٨ كم (مرحلة من منسوب ٤٠ م حتى منسوب ٥٥ م) (بالأمر المباشر) طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١٩٠٩٥٤٨١ جنية (فقط وقدره تسعة عشرة مليون تسعمائة اربعة وخمسون ألف وثمانمائة وعشرة جنيهًا لا غير) شاملًا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتم المحاسبة النهائية طبقا للكميات المنفذة على الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة مون لait للمقاولات العمومية " بتنفيذ الأعمال المسند إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليًا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا .




العدد الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم ٤٢٥٣٦٧ LLG00089 مبلغ قدره ١٧٤,٧٧ جنية فقط وقدره تسعمائة سبعة وتسعون الف سبعمائة واحد واربعون جنيها لا غير) صادر من بنك قطر الوطني الأهلي بتاريخ ٨ / ٥ / ٢٠٢٤ وساري حتى ٧ / ٥ / ٢٠٢٥ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الإسلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

السند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

البند السادس

إذا تأثر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسدة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

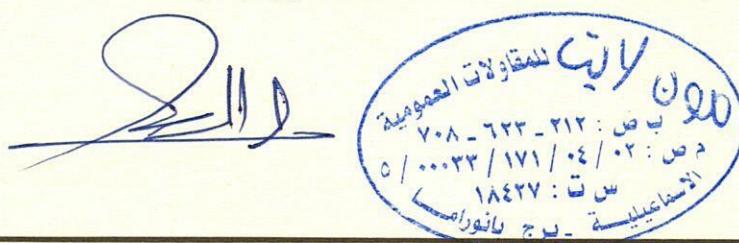
البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصري معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل، بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

العدد الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلتجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

114
C. S.



البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها علي نفقة الطرف الثاني

البند الحادى عشر

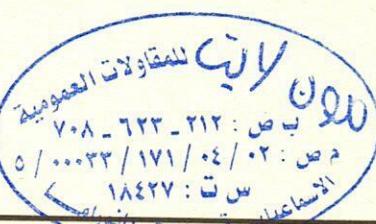
يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

البند الثانى عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادته الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصروفات الإدارية الازمة

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة علي ذلك دون أدنى مسئولية علي الطرف الأول .



البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاتهوتفع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات الجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميه المصارييف الإدارية الازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند التاسع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالإضافة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا طلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص

البند العادي والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمعيات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .



البند الثاني والعشرون

يلزم الطرف الثاني بضمـان الأعـمال موضـوع هـذا العـقد وحسن تنفيـذـها عـلـي الوجه الأكـمل لـمـدة سـنة واحـدة لـجـمـيع الأعـمال تـبـدـأ مـن تـارـيخ الإـسـتـلام الإـبـتدـائي للأعـمال وـحتـى الإـسـتـلام النـهائي . وـذلك طـبقـاً لـأـحـكام القـانـون رقم (١٨٢) لـسـنة ٢٠١٨ بـشـأن تنـظـيم التـعـاـقـدـات وـدون إـخـالـل بـمـدة الضـمان المـنـصـوص عـلـيـها فـي القـانـون المـدنـي أو أي قـانـون أـخـر ، وـيـكـون مـسـؤـلاً عـن بـقاء الأعـمال سـليـمة أـثـاء مـدة الضـمان طـبقـاً لـشـروـط التـعـاـقـدـ فإذا ظـهـرـ بها أي خـلـل أو عـيـب يـقـوم بـإـصـلاحـه عـلـي نـفـقـتهـ فإذا قـصـرـ في إـجـراء ذلك فـلـلـطـرفـ الأول أن يـجـريـه عـلـي نـفـقـةـ الـطـرفـ الثـانـي وـتحـت مـسـؤـلـيـتـه .

البند الثالث والعشرون

تـختصـ محـكـمةـ القـضـاءـ الإـدارـيـ بمـجـلسـ الدـولـةـ بـنـظرـ كـافـةـ الـمـنـازـعـاتـ التـيـ قدـ تـنـشـأـ منـ جـرـاءـ تـفـسـيرـ أوـ تـنـفـيـذـ هـذاـ العـقدـ .

البند الرابع والعشرون

يـقـرـ كلـ مـنـ طـرـفـيـ العـقدـ بـمـوـافـقـتـهـماـ عـلـيـ آـيـةـ تـعـديـلـاتـ تـجـريـهـاـ الجـهـةـ المـخـصـصـةـ بـمـجـلسـ الدـولـةـ عـلـيـ ماـ جـاءـ بـبـنـودـ هـذاـ العـقدـ بـعـدـ التـوـقـيـعـ عـلـيـهـ عـنـ مـرـجـعـهـاـ لـهـذاـ العـقدـ .

البند الخامس والعشرون

يـحـفـظـ الـطـرفـ الثـانـيـ بـحـقـهـ فـيـ صـرـفـ فـرـوقـ الـزـيـادـةـ التـيـ تـطـرـأـ عـلـيـ أـسـعـارـ الـمـوـادـ (ـالـأـسـمـنـتـ -ـ الـبـيـتـوـمـينـ -ـ السـوـلـارـ)ـ وـفـقـاـ لـمـعـاـمـلـاتـ الـمـحدـدـةـ فـيـ عـطـائـهـ لـتـلـكـ الـبـنـودـ وـفـقـاـ لـمـاـ جـاءـ بـالـمـادـدـةـ رـقـمـ (٤٧ـ)ـ مـنـ قـانـونـ تـنـظـيمـ التـعـاـقـدـاتـ التـيـ تـبـرـمـهـاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـالـقـانـونـ رـقـمـ (١٨٢ـ)ـ لـسـنةـ ٢٠١٨ـ وـطـبـقـاـ لـتـعـرـيفـاتـ وـالـمـعـادـلـةـ وـالـقـوـاعـدـ الـوارـدـةـ بـالـمـادـدـةـ (٩٧ـ)ـ مـنـ الـلـائـحةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـقـانـونـ تـنـظـيمـ التـعـاـقـدـاتـ التـيـ تـبـرـمـهـاـ الـجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـقـرارـ وـزـيـرـ الـمـالـيـةـ رـقـمـ (٦٩٢ـ)ـ لـسـنةـ ٢٠١٩ـ مـ

البند السادس والعشرون

حرـرـ هـذاـ العـقدـ مـنـ ثـلـاثـ نـسـخـ تـسـلـمـ الـطـرفـ الثـانـيـ نـسـخـهـ مـنـهـ ،ـ وـاحـفـظـ الـطـرفـ الأولـ بـبـاـقـيـ النـسـخـ لـلـعـلـمـ بـمـوجـبـهـ عـنـ الـاقـضـاءـ وـالـلـزـومـ .

الطرف الثاني

شركة مون لايت للمقاولات العمومية

(التوقيع)

السيد / طارق عبد العزيز رزق موسى
مدير الشركة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

